للحوار التفاوضي من أجل تفكيك كيان الذي سبب القتال الثوري واستبداله بالبنية المناسبة للاهداف الثورية والقومية المشروعة . هذا لا ينفي ان يكون هناك فروق هامة في نواحي التركيز على أولويات بين حلفائنا من حيث الحاجات المادية او التناسق المذهبي الا ان ما هو وارد في هذا الخصوص هو أن لا نجعل اولوياتنا داخل تحالفاتنا مدخلا للانحراف عن اولويات نضالاتنا المباشرة . ولا أحد ينكر صعوبة مثل هذا النهج في ظرف كانت القوى العالمية المناهضة للامبريالية تبدو وكأنها أقل اهتماما في تقويض معالم الاستعمار وركائزه مما هي في تصفية حساباتها المصلحية والمذهبية . الا انه لن يكون بمقدورنا في مطلق الاحوال أكثر من الاقتداء بالمنهج الفيتنامي في هذا الشأن لانه يبقى سابقة جديرة بأن نسترشد بها في تحديد صيغ العمل لدبلوماسية الثورة .

الا ان التحدي هو الان في هذه المرحلة التي ينتقل اهتمام العالم من فيتنام الى معالجة القضية الفلسطينية . لذلك يتوجب علينا على ضوء التزاماتنا الستراتيجية لهدف التحرير ان نحدد تقييمنا نحن في مواجهة القراءات الخاطئة عن قصد وعن غير قصد من جهة وعلى تفنيد فوري لمبررات ودوافع ما أسميناه بالتهافت الدبلوماسي نحو الحلول السلمية . لقد كان هرع الملك حسين الى واشنطن فور توقيع اتفاقيات الهدنة بين الاطراف المتنازعة في فيتنام دليلا على ان القوى الرجعية العربية الضالعة مع المحور الاميركي — الاسرائيلي في المنطقة تعمل على الاستفادة من « مناخ المسالمة » العام من أجل **تليين** الموقف الاميركي . وهذا يقضي ان تبرز الانظمة العربية وكأنها عاجزة عن الحل ولكنها تنتظر من الولايات المتحدة باعتبار ان « مفتاح الحل بيدها » ان تضغط على اسرائيل بأن تتخلى عن مواقعها المتقدمة حتى تتمكن هذه الانظمة من ابقاء الحالة العربية سهلة الارتهان للمصالح الاميركية بما في ذلك مصلحة الولايات المتحدة في بقاء اسرائيل أداة ضاربة في حالة تهدد مصالح الولايات المتحدة النفطية والستراتيجية والاقتصادية . الا أن الملك حسين ، كما بدا في زيارته الاخيرة لواشنطن ، أوضح الخط البياني للحل السلمي الذي يسلم بالشروط الاسرائيلية الجوهرية لا الشروط الشكلية التي هي دائما مجال المساومة ، الا ان هذا الخط يحظى بالموافقة الضمنية من قبل أكثر الذين تتواجد عندهم المصالح النفطية والاقتصادية للولايات المتحدة . هذا بدوره يعني ان عددا من الانظمة المحافظة تدعم وتساند سياسة تليين الولايات المتحدة دون أن تبدو في الجولة الاولى وكأنها مشاركة بشكل مباشر فيها . اذ أن هذه الانظمة المحافظة التي بمقدورها أن تحول طاقاتها النفطية والاقتصادية الى عقوبات ضاغطة على الولايات المتحدة تختار أن تجعل من هذه الطاقات مدخلا للمزيد من الترابط الاقتصادي المستقبلي دون اعطاء الاعتبار الاولي لظروف الهدف القومي في فلسطين . من هنا تتشكل القناعة بأن الملك حسين وان بدا منفردا في مواقفه الا أن الولايات المتحدة تدرك أنه ليس معزولا وبالتالي فانها ستكون جريصة على تلبية المطالب الشكلية لهذه الانظمة حتى تتمكن من استبقاء مكاسب المحور الاميركي — الاسرائيلي الجوهرية في المنطقة ، الا أن هذه العلاقة العضوية بين نظام الملك حسين وعدد من الانظمة المحافظة تصبح أكثر وضوحا ابان اقتراب امكانيات تنفيذ « الحلول السلمية » بموجب قرار مجلس الامن . ورغم ان الملك حسين قد يكون انفرد باتصالاته مع واشنطن الا انه لم يتفرد وهنا مكمن الخطورة في الدور الذي يقوم به من أجل استعجال مبادرة اميركية لاحلال « السلام » في الشرق الاوسط . التفرد بهذا المضمار يعني القيام بمهمات بدون موافقة مسبقة أو ضمنية بينما الانفراد قد يكون من ضمن خطة حاصلة على موافقة الانظمة المحافظة على الاقل .

ورغم اننا نعفي الانظمة المحافظة من المشاركة المباشرة في مهمات الملك حسين الحالية في واشنطن من حيث انفراده بها الا أن هذا لا يعفي هذه الانظمة من كونها ساهمت في التمهيد لمثل هذه المهمات وفي مساندتها واعطائها لهذه المهمات وزنا معينا . الا انه يجدر